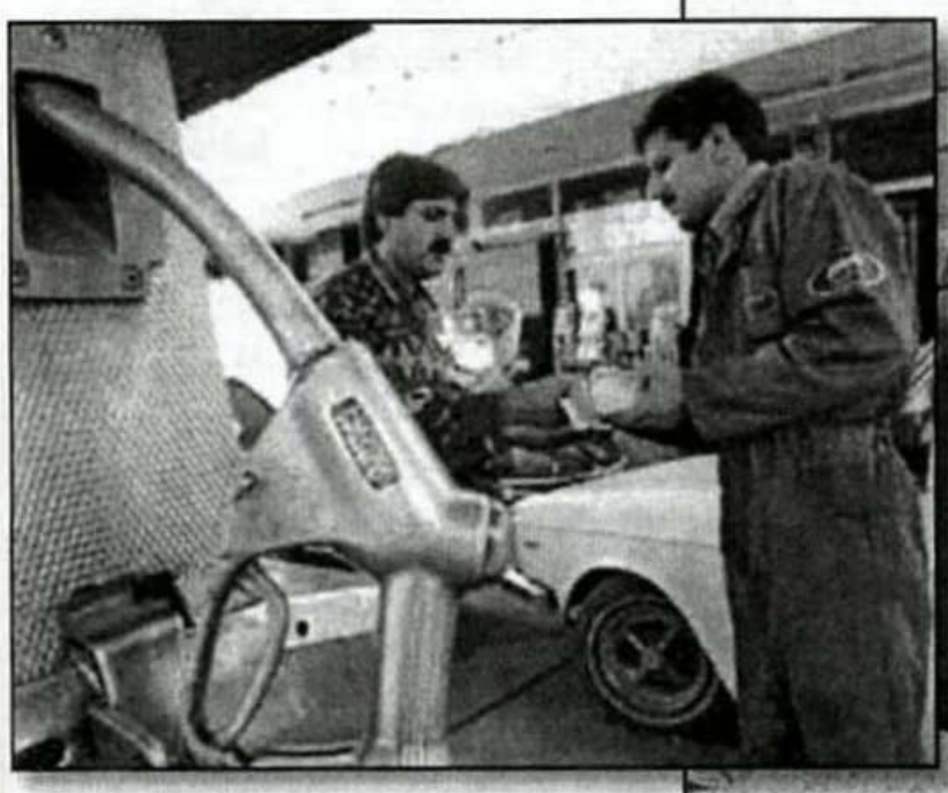

تحقيقات أكتوبر

حكومة رجال الأعمال تعوِّض خسارتها من محدودى الدخل:

توابع رفع سعر السولار والبنزين !

فتحى السايح
نشوى مصطفى
محمد مندور

هل هناك توازن بين طرفى معادلة رفع الأسعار وزيادة مرتبات العاملين التى أقرتها الحكومة مؤخرًا؟!

هذا التساؤل طفا على السطح وسيطر على حديث العامة والمثقفين بعد (مفاجأة) الحكومة برفع أسعار تذاكر المترو، ثم أعقبتها برفع أسعار الوقود وانقسموا على أنفسهم إلى قسمين.. الأول يؤكد أن قرار تحريك أسعار الوقود سيستتبعه زيادة فى المنتجات الصناعية التى تنتجها مصانع تعتمد على الوقود فى تشغيلها علاوة على زيادة تسعيرة الأجرة فى سيارة النقل والأجرة.

فى حين يرى الفريق الثانى والذى يضم عددا كبيراً من الخبراء والمتخصصين أن رفع أسعار الوقود بهذه النسب البسيطة لن يؤثر على المواطن البسيط خاصة أن رفع الدعم عن الطاقة مطلب ملح من المؤسسات والدول المانحة والتى تؤكد أن هذا الدعم لا يصل إلى مستحقيه وإنما يحصل عليه فئة لا تحتاج إلى الدعم أصلاً علاوة على أن قيمة الدعم على الطاقة يمكن الاستفادة منه فى تحسين قطاعات خدمية مهمة أخرى مثل الصحة والتعليم ورغيف الخبز. كما أن أسعار الوقود فى مصر أقل بكثير من مثيلتها فى مختلف دول العالم.

ونظرًا لهذا التباين فى الرؤى تم طرح القضية على الخبراء والمتخصصين.

الدعم.. صداع مزمن

فى البداية يقول جمال بيومى الأمين العام لاتحاد المستثمرين العرب إن الدولة اختارت نوعين من الوقود لرفع سعرهما.. الأول بنزين (٩٠) والثانى السولار. وذلك لأن هناك بدائل لهما. فالبنزين ٩٠ بديله البنزين (٨٠) ولم يرتفع سعره وتستخدمه وسائل النقل الثقيل وبعض السيارات الخاصة لأصحاب الدخول البسيطة. أما السولار والذى زاد سعره بما يوازى ١٥ قرشًا للتر الواحد فتعتبر زيادة بسيطة ولن تؤثر بالشكل الذى يخشاه أصحاب وسائقو وسائل النقل التى يستقلها معظم المصريين.

وأرجع جمال بيومى خطوة الحكومة لتحريك أسعار الوقود إلى أن دعم الطاقة ومصادرها كان يُسبب صداعاً مزمناً وكان عليها أن تختار، إما أن تدعم الطاقة بهذا المبلغ الضخم، أو أن توفره للاستفادة وتحسين قطاعات أخرى مثل العلاج والخبز والتعليم، مضيفًا بأن نغمة رفع الدعم كان يتردد منذ سنوات، وسمعته من أحد وزراء مصر الاقتصاديين.

وقال السفير جمال بيومى إن إلغاء الدعم عن الوقود مطلبا ملحا من المؤسسات والدول المانحة التى تعطى مصر مساعدات مالية وقروضا فهى تراجع باستمرار هذه المنح والأموال، وترى أن دعم الطاقة لا يصل مطلقًا إلى أصحابه بل يستفيد منه أصحاب (الدخول) الكبيرة.

ويضيف السفير بيومى أن تخفيض الدعم عن الوقود سيرفع العبء عن الموازنة العامة للدولة والاستفادة منه فى تحسين ودعم عدد من الخدمات المهمة وعلى رأسها التعليم والصحة ورغيف الخبز.

تحريك الأجور

ويرى الأمين العام لاتحاد المستثمرين العرب أن قرار زيادة الأسعار لنوعين من الوقود يصطدم بمشكلة خاصة وهى مسألة تكلفة المنتج المصدر للدول العربية، والتى بينها وبين مصر اتفاقيات تجارة حرة واتفاقيات تبادل ثنائية، فهذه الدول تدعم الوقود وأنواع الطاقة دعمًا كبيرًا فتجعل أسعار الوقود والطاقة تقريبًا (ببلاش) وهذا فى حد ذاته يجعل المنافسة بين مصر وبينهم غير عادلة وتأتى فى صالحهم.

ويرى د. نادر رياض رئيس مجلس الأعمال المصرى – الألمانى ورئيس لجنة البحوث والتطوير ونقل التكنولوجيا أن رفع أسعار البنزين والسولار بهذه النسبة البسيطة التى تقررت لا تمثل عبئًا ثقيلاً

نادر رياض

عبد المنعم سعودى

محمد المصرى

محمد فرج عامر

على كاهل أصحاب السيارات لأن أسعار الوقود ارتفعت فى جميع دول العالم بعدما وصل سعر برميل البترول إلى أرقام خيالية.

ويوضح د. رياض أن هذا القرار له تأثير على جميع المنتجات الصناعية التى تنتجها مصانع تستخدم الوقود. وبالتالى لا بد من إحداث توازن فى المعادلة، وهو أن تقوم الدولة بتحريك أجور ومرتبات العاملين ورفع مستواهم عن الدخول لتعويضهم الزيادة التى تطرأ عند رفع الأسعار.

تحريك الأجور

ويطالب رئيس مجلس الأعمال المصرى – الألمانى بضرورة تحريك أجور العاملين بالدولة بمقدار ما تحركت به الزيادة التى طرأت على أسعار الوقود مثلما يحدث فى دول العالم حينما ترغب فى رفع أسعار بعض السلع المهمة والضرورية.

٣ أضعاف

ويتفق مع الرأى السابق المهندس محمد فرج عامر رئيس جمعية مستثمرى برج العرب ويضيف قائلاً: إنه قادم من الولايات المتحدة الأمريكية منذ أيام قليلة، ولاحظ الارتفاع المخيف فى أسعار الوقود والذى تضاعف بمقدار ٣ مرات عما كانت عليه الأسعار منذ ثلاثة شهور. مشيرًا إلى أن ارتفاع أسعار الوقود فى مصر أقل من أى دولة فى العالم.

وحول تأثير ارتفاع الوقود على المنتجات الصناعية المصرية يوضح فرج عامر أن التأثير سيكون حسب تكلفة المنتج لأن السولار يدخل فى جميع وسائل النقل التى تنقل هذه السلع، بالتالى سيرفع المنتج أسعار منتجه حسب الزيادة التى طرأت. أما باقى المنتجات فيتوقف الأمر على مسألة العرض والطلب، فالمنتج والبائع لا يرفع السعر إلا إذا كان هناك إقبال شديد على السلعة . أما إذا كانت السلعة لا تلقى إقبالا فمن الصعب أن يرفع المنتج والبائع سعرها.

ويضيف فرج عامر أن هناك سلعاً تعتمد على استخدام الطاقة سواء فى مراحل الإنتاج أو النقل، وبالتالى سيرتفع سعرها قدر الزيادة التى طرأت على أسعار الوقود وسوف يتقبل المستهلك هذه الزيادة إذا كانت غير مبالغ فيها.

صدمة مؤقتة

ومن جانبه يرى محمد المصرى رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية ورئيس غرفة بورسعيد أن رفع أسعار الكيروسين والسولار والغاز الطبيعى سيؤثر بكل تأكيد على أسعار السلع والمنتجات المعروضة وسترتفع أسعارها وستسبب صدمة للمستهلكين، فى الوقت نفسه الذى ستنخفض فيه الأعباء على موازنة الدولة والخسائر التى تتكبدها نتيجة الدعم الكبير للوقود مع رفع الدعم عن

د. أحمد نظيف

خدمات أخرى مثل الصحة ورغيف (العيش) والتعليم.

الصناعة ستمتصها

ويذهب عمرو عسل رئيس هيئة التنمية الصناعية إلى أن زيادة أسعار السولار والكيروسين بهذه النسبة البسيطة ستتحملها المنشآت الصناعية لأنها لا تمثل أعباء شديدة عليها. وبالرغم من هذه الزيادة فإن أسعار الوقود فى مصر تعتبر (أرخص) من أى دولة أخرى، وأن المستثمر يعى ذلك تمامًا. مؤكدًا على أن هذه الزيادة ستستوعبها الصناعة ولن يكون لها تأثير كبير على أسعار منتجاتها.

ويتفق مع الرأى السابق د. عبد المنعم سعودى رئيس اتحاد الصناعات المصرية السابق، ويؤكد أن تحريك أسعار الوقود لن يكون لها أثر طويل الأمد على المستهلك، وأن السوق سيمتص هذه الزيادة..

وأن زيادة سعر بنزين ٩٠ سيعانى منها أصحاب السيارات من ذوى الدخول الضعيفة والمتوسطة.. أما رفع أسعار السولار فسيؤدى إلى ارتفاع أسعار وسائل النقل وسيارات الأجرة فى حين ستكون آثارها السلبية ستكون محدودة على أسعار السلع والخدمات.

توابع

ويؤكد د. حسن عبد الفضيل أستاذ الاقتصاد جامعة القاهرة أن زيادة سعر الوقود يؤدى بالضرورة إلى رفع كافة السلع والخدمات التى يتم إنتاجها بواسطة استخدام الطاقة سواء فى المصانع أو سيارات النقل.

والغريب أن الزيادة التى طرأت على البنزين كانت على النوع الذى تستخدمه سيارات محدودى الدخل أما البنزين الذى تستخدمه سيارات الأثرياء لم يطرأ عليها أية زيادة ويبدو أن الحكومة تراعى مصلحة الأثرياء دون النظر إلى أصحاب الدخول المنخفضة!!. ويضيف الدكتور حسن قائلا: إن العديد من السلع ستشهد بالتبعية ارتفاعا ملحوظا لغياب الرقابة وقدرة عدد كبير من التجار على التلاعب والمرافعة.

أما إيهاب الدسوقى أستاذ الاقتصاد بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية فيشير إلى أن الارتفاع الذى طرأ على أسعار البنزين سيؤثر بالتبعية على باقى السلع سواء تأثيرا مباشرا أو غير مباشر، فجميع السلع التى تنتجها المصانع التى تعتمد على الوقود سيرتفع أسعارها من أجل التعويض.

ويضيف د. إيهاب أنه لا يوجد ما يسمى بضبط الأسعار مادام أن هناك سلعة وسيطة ارتفع سعرها لأن باقى أسعار السلع المرتبطة بها سترتفع.. وفى ظل الاقتصاد الحر فإن الأسعار يتم تحديدها حسب العرض والطلب ولا يحق للحكومة أن تتدخل فى ذلك. وللخروج من مأزق ارتفاع الأسعار يرى الدكتور إيهاب ضرورة رفع الأجور والمرتبات لأن هناك عدم عدالة فى توزيع الدخل، فهناك كبار المسئولين أصحاب الدخول المرتفعة وصغار الموظفين أصحاب الدخول المتدنية، فإذا حدثت عملية التوازن والعدالة فى توزيع الدخول بين الفئة المرتفعة والفئة المنخفضة سيتم رفع معاناة الأغلبية من تحريك الأسعار.

الدكتور محسن خضير الخبير الاقتصادى يؤكد أنه لا يمكن لأية حكومة مهما كانت قدرتها أن تسيطر سيطرة كاملة على الأسعار خاصة السلع التى تحكمها علاقة العرض والطلب وكل ما تستطيع الحكومة فعله هو ضبط إيقاع الحركة وبنسب تتفاوت ما بين الصغيرة والكبيرة وفقا لما تملكه من موارد وإمكانات. وبالتالى، فإن الحركة التوازنية الفاعلة للأسعار تعمل على إعادة توزيع وتخصيص الموارد بين كافة الاستخدامات وفقا لما تمليه ضغوط ومحفزات التكلفة والعائد، والربح والخسارة، والإشباع والحاجة وهى جميعها تحرك اتجاهات الاستثمارات واتجاهات عمليات الإقراض والاقتراض وكذلك عمليات الإنفاق والادخار، وتلقى بتأثيرها على تفضيلات وسلوك المستهلكين. وأيضا المستثمرون وتملى اعتباراتها صعودا وهبوطا وفقا لحسابات قائمة على الرشادة والوعى الإدراكى بأوضاع الحاضر وتوقعات ما سيؤول إليه فى المستقبل.

ولذلك فإن كل متخذ قرار يحتاج إلى رؤية استشرافية لما قد يؤدى إليه هذا القرار حاضرا ومستقبلا.

ابتكار

ويؤكد د. محسن خضير أن ارتفاع السعر هو حافز للابتكار من أجل البحث عن البديل الأفضل، ولعل ارتفاع سعر البترول هو الذى دفع الدول والحكومات فى جميع دول العالم المتقدمة للإنفاق على البحوث العلمية من أجل ابتكار مصادر بديلة وأقل استهلاكا من الطاقة، وأيضا إلى تمويل الإنفاق المتصاعد على البحوث العلمية حيث من الأفضل استبدال نظام الوقود سواء بنزين أو سولار إلى استخدام الغاز الطبيعى أو الهيدروجين والكحول.

علاوة على إمكانية الاعتماد على استخدام السيارات الكهربائية مثل (التروللى) واستخدام نظم الرشادة فى تقليل الفاقد والحد من الإسراف ومعالجة المعيب غير المطابق للمواصفات من أجل تخفيض التكلفة وزيادة العائد مع تحسين الأداء من أجل زيادة الدخل وتغطية الفجوة بين الأجور والأسعار.

ويقول د. رفعت العوضى أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة. جامعة الأزهر : إن قرار الحكومة برفع أسعار البنزين والسولار لم تدرسه بعناية لأن تحريك أسعار الوقود والطاقة يؤثران تماما على جميع الأسعار وليست وسائل النقل فحسب.

وينفى د. رفعت القول بأن سعر الوقود يمثل ٥٪ من تكلفة وسائل النقل وإنما يؤثر على ارتفاع تكاليف وسائل النقل والسلع الأخرى بنسبة ٣٠٪ ويشعر بها جميع فئات المجتمع سواء الذين يستقلون المواصلات العامة أو أصحاب السيارات الخاصة.

ويضيف د. العوضى أنه إذا قارنا ارتفاع سعر السولار والبنزين بالزيادات التى طرأت على مرتبات وأجور الموظفين والعمال فإننا سنكتشف أن ارتفاع أسعار الوقود فقط أكبر من الزيادة فى المرتبات.

تحقيقات أكتوبر

الحكومة نفذت خطة تثبيت سعره قبل جنون السولار بأيام

إلاّ رغيف "العيش" !!

رغم حمى ارتفاع الأسعار التى أصابت عددا من السلع الأساسية والمواصلات العامة والخاصة عقب الزيادة المفاجئة فى أسعار السولار والبنزين والمازوت والغاز الطبيعى خلال الأسبوع الماضى، فإن (رغيف العيش) لم يتأثر بهذه الزيادة وظل سعر الخبز ا لمدعم كما هو (خمسة قروش).. فما هو يا ترى السبب؟!

كلمة السر التى كشف عنها الارتفاع المفاجئ فى أسعار المواد البترولية هى أن حكومة د. نظيف وضعت خطة مبكرة لتثبيت سعر رغيف العيش الذى بدونه سيموت ملايين الفقراء من الجوع، حيث فاجأتنا الحكومة قبل أيام من زيادة أسعار السولار وبقية المواد البترولية، بتخصيص مليار جنيه إضافية لزيادة دعم رغيف الخبز فى الموازنة العامة من ٨ مليارات إلى ٩ مليارات جنيه، فكانت النتيجة هى امتصاص رغيف العيش لصدمات ارتفاع أسعار المواد البترولية.

محمد ربيع

وكان د. أحمد نظيف رئيس الوزراء قد عقد اجتماعا عاجلا مع وزير التضامن الاجتماعى والتجارة والصناعة لتحسين جودة رغيف الخبز مع زيادة قيمة الدعم المخصص له فى الموازنة، خاصة بعد تدنى جودة رغيف العيش بسبب زيادة الأعباء والمصروفات وتكاليف الإنتاج على أصحاب المخابز. وتم عقد هذا الاجتماع قبل تحريك أسعار المواد البترولية.

وأشار د. على المصيلحى وزير التضامن الاجتماعى إلى أن مشكلة رغيف العيش مزمنة ومستمرة منذ سنوات عديدة. لذلك تم إعداد عقد جديد مع المخابز اعتبارا من أول سبتمبر القادم، وأضاف أن الوزارة وضعت خطة لضمان تواجدها فى كل مراحل إنتاج الرغيف ابتداء من توريد القمح وتخزينه وتسليمه للمطاحن ثم تسليمه للمخابز.

وحذر د. المصيلحى من أن الوزارة لن تستلم قمحا أقل من ٢٢.٥ قيراط لضمان جودة الرغيف مشيراً إلى أنه بعد مراجعة تكلفة إنتاج الخبز المدعم تقررت زيادة تكلفة طحن طن الدقيق من ٤٩.٥ جنيه إلى ٧٥ جنيها وزيادة تكلفة الخبز من ٥١ جنيها إلى ٦٥ جنيها للجوال زنة ١٠٠ كيلو جرام.

وأضاف.. إننا أعددنا دراسة عن تكلفة الدقيق التى لم تراجع منذ ما يزيد على ١٤ عاما لإقناع كل المشاركين فى مراحل إنتاج الخبز بتقديم خبز جيد حيث أعطينا كل طرف حقه وتأخذ الدولة حقها وفى حالة مخالفة تقديم المطاحن لدقيق غير مطابق للمواصفات يتحمل المطحن فارق السعر وبالتالى ألغينا عقوبة الغلق أو المحاضر.

وقال إن وزارة التضامن قامت بمراجعة تكلفة إنتاج الخبز التى لم تراجع منذ ١٨ عاما وتم رفع التكلفة من ٥١ إلى ٦٥ جنيها بشرط الالتزام بالمواصفات وبالتالى فكل مخبز سيعطى ألفا و٥٠ رغيفا لكل جوال زنة ١٠٠ كيلو دقيق وإذا لم أحصل منه على رغيف وزنه ١٣٠ جم وقطره ٢٢ سم سأحاسب أصحاب المخابز على فارق السعر فأنا أعطى صاحب المخبز دقيقا على سبيل بضاعة أمانة حتى يحوله إلى خبز عالى الجودة فإذا أعطيناه عدد أجولة معينا يجب أن يسلمنا نفس عدد الأجولة لأن هذا حق الدولة فإذا وصل المخبز دقيق غير صالح أو بمستوى أقل فمن حقه أن يرفضه ولن نحرر ضده أى محضر.

ويضيف المهندس درويش مصطفى وكيل أول وزارة التضامن الاجتماعى لشئون الرقابة والتوزيع أنه لا نية لزيادة سعر رغيف العيش المدعم والذى يباع بسعر خمسة قروش بعد أن تتم زيادة الدعم المالى مليار جنيه لتغطية التكلفة الحقيقية للرغيف وقال: لقد وقعنا عقودا جديدة مع أصحاب المطاحن والمخابز بعد ارتفاع تكلفة نفقات المخابز من كهرباء، وطحن بهدف تعويضهم عن الخسائر المالية والحفاظ على سعر الرغيف وسيتم صرف كوبونات السولار المدعوم للمخابز التى تستخدم السولار وبالتالى لا توجد زيادة فى الأسعار على المستهلك ولا صاحب المخبز، بعد أن عادلنا الزيادة فى الأعباء والمصروفات على أصحاب المخابز لضمان خبز مطابق للمواصفات.

أما فرج وهبة رئيس شعبة المخابز باتحاد الغرف التجارية فأكد أن قرار زيادة أسعار السولار أحدث ارتباكا داخل المخابز بسبب توقف معظم محطات البنزين عن صرف السولار المدعم لأسباب عديدة أهمها عدم وصول تعليمات بهذا الشأن.

وأشار إلى أن الشعبة لم تكن تعلم مسبقا بهذه الزيادة وإلا كانت قد استعدت لهذا القرار وقال: خلال أول يومين تلقينا شكاوى عديدة من أصحاب المخابز بتوقف العمل وارتباك تعاملاتهم مع محطات السولار. وأكد فرج وهبة ثبات أسعار رغيف الخبز المدعم حكوميا لأن الحكومة ملتزمة بتقديم السولار المدعم لأصحاب المخابز بسعر ٤٠ قرشا عن طريق كوبونات من مديريات التموين طبقا لتوجيهات السيد رئيس الجمهورية محمد حسنى مبارك بعدم المساس بسعر رغيف العيش.

أما عن الخبز الطباقى (غير المدعم) فقال وهبه إن سعره سيشهد ارتفاعا بنسبة ٢٥٪ ولكن فى كثير من الأحوال يلجأ أصحاب المخابز لتقليل حجم ووزن الرغيف بدلا من رفع سعره حتى لا ينصرف المواطن عنه وهذا لا يتم بالنسبة للخبز الحكومى (٥ قروش) والذى له مواصفات قياسية ووزن محدد لا يمكن التلاعب به.

ويضيف ناصر فراج المدرس المساعد بكلية تجارة بنى سويف إن استمرار الدعم ضرورى فى ظل الدخول المحدودة وارتفاع أسعار البنزين والسولار والسلع الغذائية الأساسية مهما أصبح يشكل أعباء إضافية على المواطنين. والمشكلة هنا ليست فى الدعم، بل فى قضية توزيع الدعم الذى لا يصل إلى المستحقين الفعليين وهم الفقراء.

ويرى ناصر فراج أن الدعم النقدى لا يصلح تطبيقه فى مصر لأنه سيؤدى إلى زيادة أسعار السلع مما يجعل الشكاوى تتزايد . ومشكلة رغيف العيش المدعم هى عدم صلاحيته للاستخدام الآدمى والحكومة نجحت فى إيصال دعم رغيف الخبز إلى مستحقيه حيث وجهت الدعم إلى رفع مستوى الدقيق بدرجة معينة من النقاء ثم وجهت الدعم لأصحاب المخابز لمواجهة الزيادات المتتالية منذ ١٨ سنة. والمخابز فى النهاية استطاعت توفير فائض ربح يساوى الربح الذى كان يتربحونه من السوق السوداء، وبالتالى تم القضاء على تجارة الدقيق المهرب.

على جانب آخر أكد أصحاب المخابز أنهم لا يستطيعون زيادة أسعار رغيف العيش.. ويؤكد أحمد محمود (صاحب مخبز) أن تعديل الحكومة ودعمها لأسعار الدقيق مؤخرا ساعد على تحقيق ربح معقول لأصحاب المخابز كما أن تدخل رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء فى عدم زيادة أسعار السولار والغاز الطبيعى على المخابز هو بارقة أمل لعدم تأثر سعر رغيف العيش بالأجواء المحيطة بالزيادات فى مدخلات الإنتاج فى المخابز. ولكن الحكومة أهملت مشكلة زيادة أجور العمالة التى حدثت فى أول يوليو ٢٠٠٦ وتحملها أصحاب المخابز وحدهم ولم تساعدهم الحكومة.

ويؤكد أحمد محمود أن تدخل الحكومة فى المرحلة القادمة لضمان ثبات سعر رغيف العيش هو الحل الوحيد لإنقاذ أصحاب المخابز.■

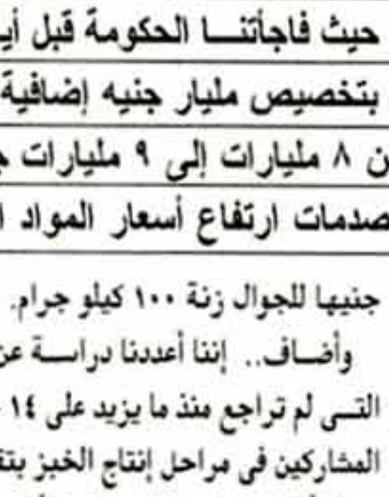
د.ناصر فراج

د. على المصيلحى

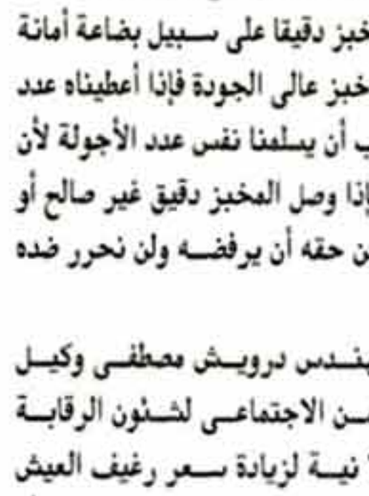
أحمد محمود